الكرد ووحدة الدولة الوطنية في العراق
(الواقع ومشاهد المستقبل)

عمر حسين علوان

الملخص:

تعد المسألة الكردية في العراق من أهم مشكلاته ومعضلاته السياسية، بأنها تقدم نموذجاً لا يتكرر كثيراً لأقلية تجد في المواثيق الدولية والداخلية مستنداً لمطالبها القومية وتأتي أهمية الدراسة من خصوصية المسألة الكردية في العراق التي تشكل محور قلق رئيسي لكيان الدولة العراقية وأهمية رؤية القوى السياسية الكردية لمشروع بناء الدولة العراقية ومستقبلها، كونها واحدة من أهم القضايا ذات العلاقة بالواقع السياسي العراقي المعاصر، سيما أن تلك النخب السياسية لعبت دوراً كبيراً في إعادة بناء الدولة العراقية والتطورات التي شهدتها الساحة السياسية، ولاتزال تشكل محور قلق فهذا لأنه انفصال الكرد سوف يفرض تحدياً مباشر على سلطة بغداد في الحفاظ على كيان الدولة العراقية.

Abstract:

The Kurdish issue in Iraq is one of the most important problems and political dilemmas, as it presents a model that is not repeated frequently to a minority found in international and internal charters based on their national demands. The importance of the study comes from the specificity of the Kurdish issue in Iraq, which is the main concern of the Iraqi state, The Iraqi state and its future, being one of the most important issues related to the contemporary Iraqi political reality, especially that those political elites played a major role in the reconstruction of the Iraqi state and developments in the political arena, and still form Hur, this concern because the secession of the Kurds will impose a direct challenge to the authority in Baghdad to maintain the entity of the Iraqi state.

المقدمة:

تعد المسألة الكردية في العراق من أهم مشكلاته ومعضلاته السياسية، بأنها تقدم نموذجاً لا يتكرر كثيراً لأقلية تجد في المواثيق الدولية والداخلية مستنداً لمطالبها القومية.

مما لا شك فيه أن سياسات القوة التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة ضد تطلعات الكرد قد ساهمت إلى حد بعيد في القضاء على نشاطهم العسكري وهو ما انعكس لاحقا في سقف مطالبهم السياسية.

ولعل الاختلال في حسم موضوع الهوية والانتماء، بالإضافة إلى ضبابية مفهوم المواطنة والاختلافات في التعامل مع موضوع الحداثة والتغيير كل ذلك ساهم في زيادة ارتباك وأوقع المؤسسات الحاكمة في الدولة الوطنية وبين كل ذلك كان العمل الخارجي ينفرد إلى ساحة الدولة الوطنية ليفرق عليها ايرادات واستحقاقات مختلفة لكرد العراق والتي بدورها محاولات تسعى إلى إضعاف الدولة المركزية من خلال أطلاق أزمة من المطالب التي تتدفق بين ثناياها مضره سلبية.

ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل ٢٠٠٣م في تعزيز فكرة الدولة في المدرك الكردي، حينما أتاح للكرد تثبيت وجودهم في الخارطة العراقية الجديدة ابتداء من عضويتهم الفاعلة في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم المدني الأميركي "بول بريمر"Paul Bremer في يوليو ٢٠٠٣م وانتهاء بقانون إدارة الدولة العراقية في مارس ٢٠٠٤م والدستور العراقي الدائم في أكتوبر ٢٠٠٥م والذي أقر بالصيغة الفيدرالية للدولة العراقية.

وبالرغم من أن الهوية الكردية في العراق قد بلغت مرحلة من التبلور لا يمكن لجمها، فكذلك لم تحن اللحظة الدولية بعد لتمنح تلك الهوية شرعية الولادة السياسية، إذ أن أبعاد التحالف الكردي الأميركي له حدوده وشروطه ونهاياته.

وهو ما يدفعنا للقول بضرورة أن ينصب نضال الكرد في المرحلة المقبلة على تثبيت مكتسباتهم القومية التي حصلوا عليها في العراق، ولكن بشروط جديدة تقتضيها مرحلة التعايش في الدولة الوطنية التي تستوعب الجميع، وهو ما يتطلب من الكرد طرح فهم جديد لهويتهم القومية يجردها من مشروعها السياسي الانفصالي لتبديد مخاوف الشركاء الآخرين في الوطن.

مشكلة الدراسة:

أن أهم نقطة تثار عند الحديث عن مشكلة المجموعات العرقية والأقليات هى ارتباطها بمسألة الوحدة الوطنية واستقرار الدولة التي توجد بها، وإن مشاكل الكرد السياسية بدأت من معاهدة سيفر بين الغرب والدولة العثمانية واتسعت مشاكلهم الكبرى في كردستان الجنوبية العراق حالياً منذ عام ١٩٩١م ظهرت توجهات كوردية بتأسيس دولة لهم وقد ارتفع سقف طموحاتهم في بناء أول وطن قومي لهم كوردستان الجنوبية في عام ٢٠٠٣م وهو ما نعكس على ظهور وتزايد مؤشرات الأزمات التي دارت بين الكرد والحكومة الاتحادية العراقية.

أهمية الدراسة:

وتأتي أهمية الدراسة من خصوصية المسألة الكردية في العراق التي تشكل محور قلق رئيسي لكيان الدولة العراقية وأهمية رؤية القوى والنخب السياسية الكردية لمشروع بناء الدولة العراقية الحديثة ومستقبلها، كونها واحدة من أهم القضايا ذات العلاقة بالواقع والعمل السياسي العراقي المعاصر واستقراره، سيما أن تلك النخب السياسية لعبت دوراً كبيراً في كثير من الأحداث التي واكبت إعادة بناء الدولة العراقية والأحداث والتطورات التي شهدتها الساحة السياسية، ولاتزال تشكل محور قلق فهذا لأنه انفصال الكرد سوف يفرض تحدياً مباشر على سلطة بغداد في الحفاظ على كيان الدولة العراقية.

منهجية الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على:

١. **منهج التحليل الوصفي:** وهو أسلوب بحث يقوم على اعتماد طريقة التحليل أي وجود مدخلات محدودة للعامل القومي والتحفيز الدولي، وضعف أداء الحكومة العراقية في مسألة المواطنة وهو ما انتهى في ظل دستور خفيف وهش وسياسات ضعيفة وعوامل دولية وإقليمية تريد تفكيك المنطقة العربية وإعادة تشكيلها.
٢. **مدخل تحليل النظم:** والذى من خلاله تدرس طبيعة النظام السياسي العراقي وشكل الدولة العراقية وعملها بعد الاختلال ٢٠٠٣.
٣. **مدخل الاستشراف الاحتمالي:** وهو المدخل الذى من خلاله يستخدم لبيان الاحتمالات المستقبلية التي يمكن أن تستقر عليها المسألة الكردية والدولة العراقية في العراق.

مواقف النخب السياسية الكردية من إعادة بناء الدولة:

الحزب الديمقراطي الكردي:

وفيما يخص مناهج الحزب وبرامجه بعد عام ٢٠٠٣ في بناء الدولة العراقية فأنه يرى أن ما مر به العراق من تحديات وأزمات إزاء عوامل داخلية وخارجية (إقليمية ودولية) وخلال عقود من النضال المستمر في سبيل حق تقرير مصير للشعب الكردي والمطالبة بالحكم الذاتي على أساس الجذور التاريخي[١] وكان على الحزب أن يساهم في تغير شكل الدولة وكذلك تغير طبيعة النظام السياسي من دولة بسيطة إلى دولة (اتحادية) قائمة على أساس الفيدرالية وأن يكون توزيع السلطات توافقي بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، وبما يتلاءم مع التعددية.

وأكد الحزب الديمقراطي خلال المفاوضات مع الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) من خلال الآتي[٢]:

١- ايجاد صيغة تمنح ثلاث محافظات حق نقض الدستور بأغلبية أصوات الناخبين.

٢- وأكد الحزب بأن الدستور العراقي هو دستور كردستان، والقوانين الصادرة بموجبه هو قانون البلاد في كردستان وفي حالة نشوب خلاف بين قوانين كردستان وقوانين المركز أو الدستور الاتحادي سيتم تسويته بموجب قوانين كردستان، باستثناء بعض المواضيع التي تم فيها تحديد صلاحيتها إلى الحكومة الفيدرالية[٣].

٣- إضافة إلى ذلك على ضرورة أن يكون للكرد جيشهم الخاص ويسمى (حرس الإقليم) وإخضاع الجيش العراقي إلى السيطرة المدنية مع تحديد ميزانية للقوات المسلحة وأن يحتفظ كل إقليم بقواته المسلحة.

٤- تقسيم الثروة وفق أسس عادلة بحيث تتناسب مع حجم الإقليم.

وبعد أن تم تضمين تلك النقاط في مسودة الدستور العراقي سارع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد عودته من بغداد إلى اربيل دعا فيه الشعب الكردستاني بالتصويت بـ (نعم) على الدستور خلال الاستفتاء الذي أجري في ٢٥/ / ٢٠٠٥.

قائلا "ادعوا جميع شعب كردستان إلى التصويت لصالح الدستور العراقي لأنه سيكون الأساس المتين من أجل بناء العراق الديمقراطي الفيدرالي التعددي القائم على أساس الاتحاد الاختياري وأن ما في الدستور يحقق الجزء الأكبر والأهم من طموحاتنا وهو مكسب لكل الشعب العراقي وخاصة كردستان[٤].

فعلى الرغم من تأكيد زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود بارزاني) مرارًا وتكرارًا إلى أن النظام الفيدرالي هو النظام الذي يحافظ على الوحدة الوطنية

للعراق إلا أن تشديدهم على الفيدرالية هو أقرب إلى الاستقلال التام لكردستان العراق.(٥)

ويذهب البعض إلى أن الحزب يعتمد لغة الانفصال "ولو سمح له بصورة نهائية" عن الدولة الأم والعراق انطلاقا من مشاعر قومية وتحقيق مكاسب قومية – أي الكرد – يشعرون بأنهم أمة متميزة عن غيرها من القوميات المتواجدة في المنطقة ويملكون الحق في الحفاظ على تميزهم القومي(٦).

أما الاتحاد الوطني الكردستاني أكد منذ البداية الأولى على تأسيسه على أهمية وضع أهداف وطنية وقومية عامة لتحقيق الحريات وفق القانون والأعراف وكذلك تطبيق المساواة بين المواطنين وفق القانون والأعراف وكذلك تطبيق المساواة بين أبناء المجتمع(٧).

ويرى الاتحاد الوطني الكردستاني أن الاتحاد الاختياري بين القوميات والمذاهب في العراق هو ركيزة أساسية للديمقراطية التي هي شرط نجاح الفيدرالية فقد أكد منهاجه الداخلي على أن الاتحاد الوطني يكافح من أجل ترسيخ النظام الفيدرالي الذي أقره المجلس الوطني الكردستاني بالإجماع في الرابع من أكتوبر عراق ديمقراطي برلماني فدرالي متعدد الأحزاب(٨).

ويصف الاتحاد الوطني الكردستاني مسألة الفيدرالية على انها اتفاق أو اتحاد ملزم بين وحدات سياسية متعددة ومتميزة يتم بموجبه تكوين دولة مركزية من ممثلي تلك الوحدات السياسية التي تتنازل عن سيادتها للدولة المركزية مقابل حقوق وصلاحيات واختصاصات معينة تعترف بها الدولة المركزية، ويوضح جلال طالباني ان مسألة الفيدرالية يجب أن تقوم على أساس جغرافي وليس قومي مما تساعد حسب رؤيته على تعزيز الوحدة الوطنية العراقية التي لن تتحقق إلا بالإقامة على الأساس الديمقراطي والفيدرالي(٩).

أما مسألة الهوية الوطنية العراقية فقد صرح جلال الطالباني في فبراير ٢٠٠٤ خلال عضويته في مجلس الحكم بأنه "لا توجد بعد الآن هوية عراقية بل هناك هويات تعبر عن التعددية القومية والدينية والطائفية في العراق الجديد مشيرا إلى ضرورة أن تنشد الدولة العراقية الجديدة إلى الفيدرالية والديمقراطية والتعددية والحياة البرلمانية، كما أكد الطالباني على ضرورة أن يلعب الكرد والعرب دورا متساويا ومتوازنا في العمل السياسي في العراق كقوميتين رئيسيتين في هذا البلد وليس على أساس الأغلبية أو الأقلية(١٠).

الكتل الكردية الأخرى:

أما كتلة التغيير الكردية كوران التي أسست على يد السياسي (نوشيروان مصطفى) عام ٢٠٠٩ بعد استقلاله من (الاتحاد الوطني الكردستاني) بعد أن أعلن نوشيروان مصطفى أنه سيعد قائمة انتخابية خاصة منفصلة عن قوائم الأحزاب الأخرى في كردستان العراق[١١].

وترى حركة التغيير بشأن الفيدرالية والهوية هو التأكيد على أن الخيار الأمثل للمحافظة على التجربة الديمقراطية في العراق يكمن في ضمان تطبيق الفيدرالية بصورها المختلفة وأن كانت تقوم على الأساس القومي لأن غيابها يؤدي إلى استمرار مشاكل العراق، ولاسيما في غياب مفهوم المواطنة والذي يجمع التوجهات والخصوصيات القومية والاجتماعية المختلفة وأن الهدف الأساسي والنهائي لحركة كوران هو إقامة كردستان مستقل[١٢].

موقف حكومة إقليم كردستان من إعادة بناء الدولة العراقية:

التيارات الكردية وموقفها من (كردستان العراق) (كردستان الكبرى)

التيار القومي:

يرى الحزب الديمقراطي الكردستاني على أن للشعب الكردي الحق في تقرير مصيره عن الدولة العراقية وأن تكون العلاقة مع بغداد عبر النظام الاتحادي الاختياري.

وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠١٢ أشار رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني عدة مرات أن الكرد سيبحثون في الانفصال من بغداد في ذلك العام، مع أن الاتحاد الوطني الكردستاني شريك الحزب الديمقراطي الكردستاني في حكومة الإقليم لا يشارك الرئيس رأيه[١٣].

لقد وضح جلال الطالباني ذلك أثناء حديثه للشباب المتحمس لفكرة الانفصال وتكوين الدولة الكردية حيث يقول للشعب الكردي كغيره من شعوب العالم حق تقرير المصير ولكن هل الظروف الدولية القائمة لكردستان وعلى الشرق الأوسط الآن تسمح لقيام دولة كردية أنا اعتقد لا، لذلك أنا أدعو إلى ما هو ممكن أنا اعتقد أن السياسة هي فن ممارسة الممكنات والشعراء لهم أن يحلموا ويكتبوا ما يريدون من قصائد جميلة عن كردستان الكبيرة الموحدة إذ أوضح لهم بأنه ليس ضد الفكرة بل أن الفكرة حلم وخيال جميل ولكنها غير قابلة للتحقيق في الوقت الحاضر بسبب الظروف الإقليمية والدولية.

وبما أنه يحق للكرد صياغة دستور لهم يتضمن الحقوق والواجبات الأساسية والعلاقة بين الإقليم والمركز شريطة أن لا يتعارض مع الدستور الاتحادي وبناء عليه صياغة الدستور النهائي وحدد بصورته النهائية عام ٢٠٠٦ حيث أشار إلى الحدود الجغرافية للإقليم في المادة الثانية حيث ورد "أولا: ستكون كردستان – العراق من محافظة دهوك بحدودها الإدارية الحالية ومحافظات كركوك والسليمانية واربيل وأقضية عقرة والشيخان وسنجار وتلعفر وتلكيف وقرقوش ونواحي زمار وقضاء بدرة وجصان من محافظة واسط بحدودها الإدارية قبل عام ١٩٦٨ مع أن هذه المناطق التي حددها الدستور الكردستاني في نصوصه النهائية تعتبر موضع اختلاف كبير وعميق مع بغداد التي تصفها بمناطق النزاع في حين تصفها كردستان بمناطق مستقطعة[١٤].

بالرغم أن الدستور الكردي لم يصادق عليه الشعب لحد الآن إلا أن تحليله مشوق للمستقبل لأنه يعكس مدى الأهداف السياسية الكردية. فعلى النقيض من الدستور العراقي المثير للجدل والتي تمت صياغته وتبنيه على عجالة في فترة عامين. فأن الدستور الكردي أقل إثارة للجدل على الأقل بين الكرد سيما وأن كتابته استغرقت سنوات من المناقشة والمفاوضات وان إحدى أهم مواد الدستور الكردي هي الفقرة ٧ التي تنص على (حق شعب كردستان العراق في تقرير المصير[١٥].

أما مسألة الدستور الاتحادي فقد قدمت حكومة الإقليم وجهات نظر قريبة جدا من التفسير الشخصي للدستور الاتحادي قياسا بالتفسير الاتحادي. فالخلل ليس في تفسير الإقليم إنما الثغرات الدستورية التي ترجح كفة حكومة الإقليم على الحكومة الاتحادية كما ورد في المادة (١١٥) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ والتي يجوز في حالة حصول تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الأقاليم فيجوز تعديل القانون الاتحادي لذا فأن الفقرة رابعا من المادة (١٢١) قد أجازت تأسيس مكاتب للإقليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية بمعنى أن هذه الفقرة تمنح الأقاليم والمحافظات حق التمثيل الدبلوماسي إلى جانب السلطات الاتحادية[١٦].

وبعدها استحدثت حكومة إقليم كردستان دائرة باسم "دائرة العلاقات الخارجية" على مستوى وزاري وصلاحيات ومسؤوليات واسعة، ولكن حكومة الإقليم من أجل عدم إغضاب الشركاء في بغداد استخدمت تسمية ملطفة وأن دائرة العلاقات هي القناة الرئيسية بين حكومة الإقليم وممثليات الحكومات الأجنبية في اربيل كما أن العديد من الدول بما فيها فرنسا وإيران وروسيا وتركيا افتتحت لها قنصليات في اربيل[١٧].

وهذا الأمر يؤدي إلى توسيع صلاحيات الأقاليم بحسب دساتيرها مما يجعلها في تعارض مع الدستور الاتحادي وبالتالي ترجح كفتها الأمر الذي يضعف الحكومة الاتحادية على حساب الإقليم بمرور الزمن ولهذا ينبغي أن ندرك أن أي ضعف في الحكومة الاتحادية وصلاحياتها ويكون عامل للفرقة وليس للاتحاد.

أما على صعيد المؤسسات الاتحادية فقد حصلت قائمة التحالف الكردستاني على نتائج جيدة في الانتخابات التشريعية إذ حصلت في يناير ٢٠٠٥ على أكثر من ربع مقاعد مجلس النواب الاتحادي في أعقاب عزوف العرب السنة في المشاركة في الانتخابات مما جعل الكرد يحصلون على أغلبية مقاعدهم في نينوى وديالى وكركوك وانتخب السيد جلال الطالباني رئيسا للجمهورية.[١٨]

أما انتخابات ٢٠١٠ النيابية فقد قلت المقاعد التي حصلت عليها في الانتخابات لتكون نحو ١٧.٥% وكان يمكن أن تقل لو كانت نسبة المشاركة بين العرب طبيعية في الموصل وديالى وقلت عدد المقاعد الوزارية التي استلموها لتكون خمسة حقائب وزارية بينها وزارة الخارجية وفي انتخابات ٢٠١٤ حصلت القوائم الكردية الفائزة على ٥٨ مقعدا أو على ١٧.٦% وحصلت على خمس حقائب وزارية، فضلا عن عدد من المناصب الأخرى في الرئاسة ونيابة مجلسي الوزراء والبرلمان ووكلاء وزارات[١٩].

وتشكلت كتلة التحالف الكردستاني في يوم (الأول من شهر ديسمبر ٢٠٠٤) على يد قادة الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان (الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود بارزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة الرئيس العراقي جلال الطالباني، عندما أعلنا في مؤتمر صحفي عقد في منطقة صلاح الدين في أربيل، عن توقيع الاتفاقية الإستراتيجية التي بموجبها يتم خوض الانتخابات البرلمانية بقائمة واحدة (قائمة التحالف الكردستاني) التي ضمت كل من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني. لأجل رسم سياسة موحدة تجاه جميع المسائل المصيرية لشعب كردستان العراق منها مسألة كركوك والمناطق الكردستانية المستقطعة، وكانت السمة الأساسية لقائمة التحالف الكردستاني كونه ينطلق من أرضية قومية كردية داخل البرلمان العراقي[٢٠].

علاقة حكومة إقليم كردستان بالحكومة الاتحادية:

على الرغم من ما حصل عليه الكرد من امتيازات ومكاسب سياسية كانوا يطالبون بها وتأثيرهم الفعال في كتابة الدستور والتصويت عليه ودخولهم إلى البرلمان وحصوله على منصب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس مجلس النواب وتقلدهم في البرلمان الاتحادي. إلا أن الملاحظ أن علاقة القادة الكرد وحكومة الإقليم بالحكومة الاتحادية ليست بالجيدة إلى الآن لوجود نقاط خلاف نتطرق إليها فيما يلي:

أ- مسألة كركوك:

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة أعطت الحكومة العراقية اهتماما بالغا لمحافظة كركوك بعد اكتشاف النفط فيها عام ١٩٢٧ والتي تقدر كميات الاحتياطي وفيما سعت الحكومات المركزية في بغداد على استثمار للثروة النفطية الموجودة في كركوك لأغراض التنمية[٢١].

ويصر الكرد ليس على ضم المدنية فحسب وإنما على الهوية الكردية للمدينة ولطالما عارضوا إجراء لانتخابات مجالس المحافظات في مجلس محافظة كركوك في يناير ٢٠٠٥، لأنه سيرسخ واقع التعريب الذي انتهجته الحكومات العراقية التي وصلت مقاليد الحكم في العراق، ولكنهم وافقوا فيما بعد على أن المشاركة في انتخابات المجلس ليست لها علاقة بتحديد مصير كركوك، ثم انتهج بعدها سياسة تكريد المدنية من خلال:

أ- توطين أعداد من الكرد فيها من سكنة مدن أخرى كما ظهر في الحديث المتداول قبل عام ٢٠١٤.

ب- إخراج أي عربي يرغب بمغادرة المدينة مقابل تعويض مالي[٢٢].

وأن مسألة كركوك ومطالب الكرد معظمها جعل السياسة العراقية التشريعية تتخبط كثيرا بالتعامل مع مسألة كركوك. حيث أنه بفعل الضغط الكردي تم تضمين قانون إدارة الدولة الموافق للمادة (٥٨) والتي تعتمد إتباع جملة من الإجراءات في مدينة كركوك تبدأ بالتطبيع وتمر عبر إجراء إحصاء سكاني ثم استفتاء شعبي يحدد مصير المدينة وإلى اي إقليم يرغب أبنائها للانتماء إذ تشير المادة ٥٨ إلى: ((١)) تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولاسيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة باتخاذ التدابير من أجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغير الوضع السكاني لمناطق معينة من خلال

تسكين الأفراد الغرباء عن المنطقة، حرمان السكان الأصليين من العمل، وعلى الحكومة الانتقالية اتخاذ الخطوات التالية:[٢٣]

١- فيما يتعلق بالمقيمين والمهجرين، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة بإدارة المقيمين إلى منازلهم أو تعويضهم تعويضًا عادلاً.

٢- بشأن الأشخاص الذين حرموا من التوظيف أو من وسائل معيشة أخرى، على الحكومة ان تشجع على توفير العمل في المناطق والأراضي.

بعد إصرار الكرد على ترحيل العرب من كركوك وإحلال الكرد الذين تم تهجيرهم منها في السبعينيات والثمانينات من القرن المنصرم، أصبحت تطفوا على السطح ردة فعل اثنية، ومع ذلك ثمة تناقض في الخطاب الكردي حول هذا الموضوع، فتارة يتم التأكيد على الهوية الكردية للمدينة، وتارة أخرى يشار إلى كركوك مدينة الأديان والمذاهب والقوميات، وموطن التسامح الديني والقومي، وقد رفضت معظم القوى السياسية العربية والتركمانية انفصال كركوك وضمها لإقليم كردستان[٢٤].

ب- البيشمركة (حرس الإقليم):

يرى الكرد ان البيشمركة هي قوة الحماية الرئيسية للشعب الكردي فالكرد بدأوا وجودهم السياسي بلا غطاء أو حماية سوى مجموعة بسيطة من المتطوعين قليلة في مواجهة الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، ثم مجموعات بسيطة في مواجهة الدولة العراقية والقوات البريطانية في عشرينات القرن الماضي ثم دخلت البيشمركة للقتال ضد الجيش العراقي ومارسوا الكرد في السيطرة على الأراضي ودخل البيشمركة في الحرب ضد الجيش العراقي عام ٢٠٠٣ وسيطر على مدن عدة وتقديم المساعدة للقوات الأجنبية[٢٥].

ولكن هذه القوات باتت تشكل هاجس أمني بعد الاحتلال للحكومة الاتحادية كغيرها من المليشيات المسلحة بسبب دورها في اتساع الفوضى الأمنية في العراق ما دفع الحكومة العراقية إلى إصدار قرار يقضي بحل للمليشيات كافة بما فيها البيشمركة والتي ساعدت بدورها في إعادة الاستقرار للبلاد[٢٦].

وترى القوى السياسية الكردية أن قوات البيشمركة ليست مهددة للأمن بعكس المليشيات الأخرى، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن القيادة الكردية رفضت قرار الحكومة الاتحادية والقاضي بتقليص عدد قوات البيشمركة إلى النصف ودمجها بالجيش العراقي[٢٧].

*) سيطرة الكرد بواسطة البيشمركة على مدن خارج الحدود الأصلية للإقليم التي كانت قائمة فعلياً قبل مارس ٢٠٠٣ قبل تنفيذ المادة ١٤٠.
*) إصرار الحكومة الاتحادية على تقليص عدد أفرادها إلى (١٩٠) ألف فرد. بما في ذلك تقليص قوات الاحتياط إلى النصف، باعتباره قوات مكلفة لحماية الإقليم.
*) مدى التوتر بين البيشمركة والجيش العراقي، كانت تدفع إلى التصادم بين الطرفين أثر دخول قواتها الأمن العراقية لمحافظة ديالى (خانقين تحديدًا) وبعدها محافظة صلاح الدين وتشكيل عمليات عرفت باسم (دجلة) في عام ٢٠١٢ لفقدان الثقة مع حكومة المركز وتوليه قيادة عمليات دجلة لشخص كان منهم بمشاركة حرب الأنفال ضد الكرد من القرن الماضي حسب إدعاء وسائل إعلام كردية وهذا الأمر دفع إلى صدام وعدم تعاون بين الطرفين.
- وتوجد نقطة أخرى مفادها أن وجود الكرد في الجيش الاتحادي بدأ يضعف من كونه بحدود ١٠% عام ٢٠٠٨ ليصبح نحو أقل من ٤% عام ٢٠١٣ رغم ان أركان الجيش وبعض قيادات الفرق منح لشخصيات عسكرية كردية واستعاض عنه الكرد بأن يتطوعوا في البيشمركة بدلاً من القوات الاتحادية، بل أن القوات الكردية في الجيش الاتحادي لا تطيع الأوامر الاتحادية خشية استخدامهم ضد إقليم كردستان لاحقًا[٢٨].
ج- قانون النفط والغاز:
فيما يتعلق بقانون النفط والغاز فد خص الدستور العراقي في مادتين لمعالجة ذلك الموضوع هما المادة (١١١) التي نصت على أن (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمفاوضات.[٢٩]
والمادة (١١٢) والتي نصت على ما يلي:[٣٠]
أولاً: "تقوم الحكومة الاتحادية بارزة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محدودة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة ممنهجه من قبل النظام السابق، والتي حرمت من التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد ويستند على ذات القانون".
ثانياً: "تقوم الحكومة الاتحادية بحكومة الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، لما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار".

فهنالك اختلاف جوهري بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم يعرقل إقراره من قبل البرلمان الاتحادي، وحكومة الإقليم تصر على مبدأ تقاسم الموارد بما فيها النفط وأن يكون لها حق التصرف في الاستثمارات النفطية في الإقليم، في حين نذهب للحكومة الاتحادية إلى أن موضوع النفط كله يجب أن يكون بيدها، وهي وحدها لها الحق في توقيع العقود النفطية والإشراف الكامل عليها [٣١].

وإزاء اعتقاد حكومة الإقليم أن مسألة بلوغ الكيان للدولة الكردستانية يحتاج له تأسيس اقتصادي، وموارد مضمونة، اتجه الإقليم بخطوة مهمة نحو الاستثمار في أرضه بقضية النفط والغاز، ووجد أن هناك نفط وغاز بنحو ٤٠ مليار برميل مؤكد، وهو يشكل ثروة تفوق ما لدى روسيا الاتحادية وما لدى الولايات المتحدة فبدأت تدعو الشركات بشكل منفصل عن الحكومة الاتحادية للاستثمار فيها[٣٢] .

موقف الكرد من الأزمات السياسية والمجتمعية قبل وبعد ٢٠١٤:

١ـ ضعف الاستقرار السياسي أزمة الحكم:

أفرزت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ كتل سياسية متقاربة في عدد المقاعد التي حصلت عليها، وبذلك أثر على تشكيل الحكومة وأدى إلى عدم وجود طرف فائز قادر على تشكيل الحكومة بمفرده مما أدى إلى دخول الكيانات بمفاوضات طويلة لتشكيل الحكومة، وفي مواجهة احتمالات تشكيل إياد علاوي للحكومة نجح المالكي في جمع الأحزاب الكردية والشيعية وترأس رئيس إقليم كردستان مفاوضات دامت ثلاثة أيام لجلب إياد علاوي والقائمة العراقية إلى حكومة شراكة وطنية[٣٣].

على الرغم من فوز القائمة العراقية بـ(٩١) مقعدا مقابل ٨٩ مقعدا لدولة القانون إلا أن أزمة تشكيل الحكومة بقيت لشعور عدة، بشأن صاحب الأحقية في تشكيل الحكومة هل هو الفائز بأكبر عدد من المقاعد لكن لم يحصل على (١٦٣) مقعدا لتشكيل الحكومة أم الكتلة البرلمانية التي تحالفت مع أكثر من قائمة انتخابية وفقا لدستور ٢٠٠٥ المادة (٦٨) "يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال ١٥ يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية.

واستكمالا للدور الكردي في العمل السياسي قام رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني بطرح اتفاقية اربيل وهي مبادرة لجمع القوى الفائزة في انتخابات النواب لعام ٢٠١٠ وعقد الاجتماع في اربيل عاصمة إقليم كردستان، وقد عبرت اتفاقية اربيل عن الدور الرئيسي الذي لعبته حكومة الإقليم والقوى السياسية الكردستانية هي البناء الديمقراطي للعراق الجديد ومواقفهم من أزمة الحكم الضامنة لمكتسباتهم بعد الاحتلال والمشروع

السياسي الفيدرالي وتسليح وتجهيز البيشمركة، قانون النفط والغاز والموارد المائية[٣٤].

وفي الوقت الذي كان فيه العراق العربي يمر بأزمة هوية حادة نتيجة لأعمال العنف الطائفي التي جعلت فيها من الصعب تطبيع العلاقات الداخلية بين المكونين الرئيسيين – الشيعة والسنة) قدم الإقليم الكردي صورة متناقضة جدا، إذ كان يتميز بالاستقرار النسبي[٣٥]. خصوصا بعد أن تمكنت شريحتان محرومتان من المجتمع العراقي هما الكرد والشيعة من تشكيل تحالفا متماسكا لثلاث حكومات متعاقبة وكان هذا التحالف شاهدا على التعاون بين الكرد والشيعة بعد أن فقد العرب السنة من دورهم المحوري في الدولة[٣٦].

فأن الدور الكردي أخذ يظهر كقوة بين السنة والشيعة وان للعلمانية الراسخة لدى الأحزاب الكردية مكنتها من التسامي فوق المسألة الطائفية وأن يلعبوا في بعض الأحيان دور الوسيط بينها لقد استخدم الكرد النزاع بين القومية العربية آنذاك ببراعة في حماية مصالحهم وكذلك الدور الذي لعبه الكرد في بغداد والحكومة المركزية والأهم من ذلك خلق هوية قومية كردية ووحده وطنية عالية ميزته عن الحكومة المركزية[٣٧].

٢- دعاوي الكرد في المناطق المتنازع عليها:

حدد السيد ديمستورا ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق والمكلف من قبل الحكومة الاتحادية في النظر بحدود المحافظات إقليم كردستان والمحافظات العراقية الأخرى وجود ١٥ منطقة أسماها بالمتنازع عليها، وقدم التقرير أربعة خيارات ترجع جميعها إلى الدستور بحسب التقرير كنقطة بداية للتعامل مع كركوك على أنها كيان واحد التي بدورها اثارت زوبعة كبيرة من السياسيين الكرد وشنت من جهات كردية هجوما قاسيا على التقرير ووصفه بعض النواب الكرد في البرلمان العراقي بأنه أشبه باتفاقية سايكس بيكو فيما وصفه النواب آخرون أنه التمييز العنصري على أساس جغرافي[٣٨].

وبحسب دعاوي الكرد في تلك المناطق تطلب حكومة الإقليم بضمها إلى أراضي الإقليم مستندة إلى عوامل جغرافية مرة ومستندة على عوامل تاريخية مرة أخرى فحسب رؤية الكرد والتي يعبر عنها الكاتب الكردي خليل إسماعيل "إن كل الأراضي المرتفعة ولو قليلا في محافظة ديالى وعلى سبيل المثال هي اراضي للكرد والأراضي المنبسطة هي أراضي للعرب في حين ينشد الكرد في مناطق أخرى على العوامل

الجغرافية السكانية إذ يعتبر أن كل منطقة تضم عراقيين كرد أكثر من العراقيين العرب هي مناطق لابد من ضمها إلى الإقليم وبأثر رجعي في بعض الأحيان[٣٩].
ويقترح أنه من أجل الوصول إلى حل حول ترسيم حدود إقليم كردستان والمناطق المختلف عليها لابد من تقسيم العراق والعودة به إلى ما كان عليه في عهد الدولة العثمانية أي تقسيم العراق إلى ولاية الجنوب (للشيعة العرب) وولاية الوسط (للسنة العرب) وولاية إقليم كردستان.[٤٠]

إحداث الإرهاب وتأثيرها على الدولة العراقية:

شهد العراق في العام ٢٠١٤ عدد من التطورات منها بروز تنظيم ما يعرف (داعش) في إبريل ٢٠١٣ بعد دخوله من الساحة السورية حيث قام التنظيم باحتلال محافظة الموصل وصلاح الدين وأجزاء من محافظات ديالى وكركوك والأنبار وبما في ذلك ارتفاع عدد القتلى جراء أعمال العنف وإثارة السلبية على العملية السياسية في العراق[٤١].
وقد أصبح العراق مشلولاً أمنيًا وسياسيًا حيث أن تنظيم داعش سيطر على بعض المدن وأحدث انتكاسة للجيش والقوى الأمنية العراقية وأسعار النفط انخفضت انخفاضًا حادًا من سقف ١٤٠ دولار منتصف عام ٢٠١٤ لتصبح ٥٠ دولار منتصف عام ٢٠١٤.
وكما يظهر من الانتخابات البرلمانية في دورتها الثالثة نهاية إبريل ٢٠١٤م يتبلور تحالف ضمني لمواجهة المالكي لقطع الطريق عليه لولاية ثالثة، بالرغم من صعوبة هذا الهدف فأخذت الأحزاب الكردية وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحكومة الإقليم عموما والتي تضم حزب الاتحاد الوطني (ولو أنه ينتقد المالكي بشكل أخف) وقائمة التغير كوران التي لا تكف عن انتقاد المالكي على سياساته أزاء الإقليم والكرد بصورة خاصة ونتيجة لسرعة التصورات السياسية في المنطقة وبما يخص سوريا والنووي الإيراني تبلورت مواقف جديدة للتخلي عن المالكي نحو بديل أكثر عقلانية[٤٢].
كما أن التطورات السياسية في المنطقة ألقت بضلالها على العلاقات بين المركز والإقليم بما يخص الوضع في سوريا وما نتج عنها من تداعيات وأفرزت استقطابات إقليمية ودولية ففي الوقت الذي تناغم فيه موقف بارزاني مع تركيا كان المالكي يصطف مع إيران ونظام السوري وعموما أن الأزمة الحادة بين بغداد والإقليم هي نتيجة تراكمات الماضي المتمثلة بغياب الثقة المتبادلة والابتعاد عن الحوار واللجوء

إلى التصرفات الاستفزازية وأعمال مبدأ القوة والضعف ومحاولة فرض الحلول المرحلية وليست الجذرية[٤٣].

ومن الممكن تلخيص موقف الإقليم بما قاله مسعود البرزاني الانتخابات المجلس الوطني لعام ٢٠١٤ حيث قال:[٤٤]

"سأدخل في صلب موضوع الخلاف، الحقيقة أن الموازنة والمشاكل الأخرى يمكن حلها إذا توافرت إرادة سياسية الأخطر هو أن يكون هناك من يعمل بكراهية الإقليم وإخضاعه لحكم الفرد الواحد في بغداد بصراحة هذا لن يحصل وهذا من المستحيلات لن نركع ولن نخضع ولن نكون تابعين لأحد نبقى كشركاء ولا نقبل بأن نكون تابعين كما أكد مسعود البرزاني بأن العملية السياسية قد فشلت وأن العراق يتفكك وهناك حالة عارمة من عدم الاستقرار أما السبب فعزاه إلى المنطلقات الذاتية وأنه ليست هناك قناعة أو إيمان بالديمقراطية أو قبول الآخر ولا تزال ثقافة الحكم الشمولي هي الثقافة السائدة وهي التي ستؤدي إلى تفكك العراق".

والواضح أن مكاسب كردستان من ظهور تنظيم داعش كانت توسيع نطاق الأرض التي تم التي تم السيطرة عليها، وهي الأرض التي عدتها المادة ١٤٠ من الدستور: مناطق متنازع عليها، أي تدعي حكومة إقليم كردستان أنها مناطق وبعد مقايضة مع الحكومة الاتحادية على: مشاركة القوات الكردية إلى جانب القوات العراقية في مقاتلة تنظيم داعش مقابل السيطرة على تلك الأراضي فأن كردستان أصبحت تسيطر على نحو أغلب مناطق كركوك وشرق ديالى وشرق وشمال الموصل[٤٥].

مشاهد مستقبل الكرد:

محددات الانفصال الداخلية الكردية والإقليمية والدولية:

إن فكرة الكرد في تأسيس دولة قومية كردية ليست وليدة أحداث آنية فحسب بل هي فكرة قديمة توسعت في الوجدان الكردي منذ رسم خرائط سياسية للمنطقة العربية وظلت هذه الفكرة كما سنحت الظروف والمتغيرات الأقليمية فبعد أحداث سيطرة تنظيم داعش في المناطق السنية وبعد أن استضاف الإقليم قيادات سنية بعد استهدافها من قوى سياسية في بغداد ومن تنظيم داعش وهددت حكومة إقليم كردستان القوى الكردية باللجوء إلى الاستفتاء وأعلنوا أنهم يتجهون إلى تنظيم استفتاء بين رأي السكان المحليين بشأن رغبتهم في الانفصال عن العراق[٤٦].

إذا ما تتبعنا مقدار التقاء المحددات التقاء أو تعارض الكردية العراقية سنجد أن السياسات الكردية تسببت بإرباك واضح في الوضع الداخلي والسياسات العراقية منذ

عام ١٩٦١ وتحمل العراق بسببها خسائر كبيرة وأن أغلب القيادات الكردية تؤيد الانفصال وإنشاء وطن قومي للأكراد وتجد من مصلحتها النظرية تأسيس دولة إلا أن واقع البنية الإقليمية يجعل كيانهم السياسي تحت رحمة السياسة الخارجية(٤٧)

النزعة القبلية: إن مسألة الهامشية وتكريس القبلية التي تمتلكها كردستان إقليما جغرافيا محورا وسط الجبال فضلا عن كونه هامشيا بالنسبة لكل الدول التي يعيش فيها الكرد. والهامشية هنا تعني ليس مجرد الهامشية الجيو سياسية الجغرافية من حيث أن كردستان تركيا مثلا تقع في أقصى الطرف الجنوبي لتركيا، وكردستان إيران تقع في أقصى الطرف الشمالي الغربي لإيران، وكردستان العراق تقع في أقصى شمال العراق، ولأنها مناطق أطراف فقد أصابها الإهمال الذي يحدث عادة للأجزاء من أطراف دول العالم النامي وأيضا ليست هناك قدرة لدى كردستان للانفتاح على دول العالم الأخرى إلا عبر مصادمات مع حكومات تلك الدول، بحكم عاملين:

- السيادة التي تقرها الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تحمي نظام الدولة الوطنية.
- الجغرافية وانغلاقها على الأراضي الكردية.

المواقف الإقليمية والدولة من الانفصال:

أخذت الهواجس الإقليمية حيال المسألة الكردية تتصاعد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في إبريل ٢٠٠٣ كما حظي به أكراد العراق من رعاية أمريكية مكنتهم من إبراز هويتهم القومية وحضورهم السياسي في المشهد العراقي الجديد أثار حفيظة تركيا وحصر من ردود أفعالها حيال إمكانية انتقال عدوى التجربة إلى أقاليمها المضطربة لذا شكل موقف من تطلعات الكرد العراق صاحبا أمنيا وسياسيا أقلق دول الجوار وحفزها للتعاطي مع أي توجه يكبح جماح أكراد العراق ويحول دون تصاعد مطالبهم القومية(٤٨).

موقف تركيا انصب بقوة نحو منع إقامة دولة كردية في العراق، على اعتبار أن الأمر يتعلق بالأمن القومي التركي وعليه يمكن فهم التصعيد التركي ضد خطوة الاستفتاء الذي بدوره وبحكم الخطوات التي شهدتها دول الجوار (العراق وسوريا) باتت الأولى تجد ثقتها أمام جغرافية كردية خارج حدودها تلقي بضلالها على أوضاعها الداخلية. والتوازنات الإقليمية في ظل دعم إسرائيل الصريح(٤٩).

أما الموقف الإيراني مع هذه الأزمة استندت على تشكيل محور ثلاثي بضمها إلى جانب تركيا والعراق واعتماد أسلوب الضغط على إقليم كردستان، ووصف وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في الاستفتاء الكردي بالخط الإستراتيجي من

جانبه أكد علي لاريجاني الأمين العام للمجلس الأعلى بأن خارطة الطريق للأمن القومي الإيراني تعمل عليها إيران مع حكومة بغداد تشمل عقوبات اقتصادية لإقليم كردستان على التراجع عن ميولهم الانفصالية(٥٠).

احتمال بقاء الكرد في إطار فدرالي وتأثيره على إعادة بناء الدولة:

١- إن إقامة مثل هذا الاحتمال يتطلب توافر درجة متطورة من الممارسة السياسية ونظما ديمقراطية قوية تقوم على أساس الإقرار بحق التعددية واحترام حقوق الإنسان من جانب إطار نظام فعال يحافظ على وحدة الدولة الوطنية في إطار التعددية ويقوم على أساس المواطنة دون التمييز على أساس العرق أو القومية أو الدين أو الطائفية(٥١).

٢- ويتعلق هذا الاحتمال بوجود شبه اتفاق منذ عام ٢٠٠٣ ومفادها البقاء كمركز قوة في عراق فدرالي ضعيف أي بعبارة أخرى أن كردستان استفادت من ضعف الدولة العراقية حتى يمكن وصفها دولة تعيش داخل دولة وهو ما يعكسه الوضع الحاضر، إقليم كردي ذو استقلال كبير يعترف فيه الدستور بوضعه وامتيازاته ويوجد في اتحاد مع بقية إجراءات التي تعتبر الدولة المركزية مسؤولة عنها(٥٢).

حيث أن الاستمرارية تخدم الكرد بشدة لأنها لا تجعلهم يعيشون في نطاق سياسي جغرافي واسع، وعدم التقيد بكردستان العراق، وعدم تحمل التزامات بوصفهم دولة مستقلة في النطاق الإقليمي، كما أنهم ينتج لهم الاستفادة من موارد العراق، مع بقاء خصوصيتهم محصنة من أي تدخل حكومي المعادي وأكثر ما يدعم هذا الخيار هو الوعي الكردي يدعم بالاتجاه نحو تعزيز كل ما من شأنه الانفصال عن العراق وتأكيد الذات القومية الكردية أو في أقل تقدير الاستمرار على ما هو قائم(٥٣).

لكن إن استمرار الفيدرالية الكردية على ما هو عليه من صلاحيات واسعة غير مقيدة بالحكومة الاتحادية سيؤدي إلى إضعاف مشاريع تصحيح أو إصلاح سياسي لشكل الدولة العراقية فنجد حكومة الدكتور حيدر العبادي نفسها إما وضع شديد الالتباس في توصيف الدولة التي ورثته من الحكومة السابقة فيرى أن الخلل لم يكن بسبب الحكومة السابقة بل اشتركت فيه كل القوى السياسية التي تهاونت في تطبيق الدستور وتأهيل الحكم اللامركزي والذي يجد أن هذا التهاون هو الذي قاد إلى خيارات التقسيم والحرب الأهلية وكان الصدام الأبرز الذي حدث بين البرلمان العراقي والحكومة حول هذه القضية والذي خضع لسلسلة تعديلات هامة حيث كلها في إعادة الاعتبار لفلسفة الحكم اللامركزي في العراق(٥٤).

وأيضًا المتغيرات التي حدثت بعد دخول القوات الاتحادية في ٢٠١٧/١٠/١٦ إلى مركز مدينة كركوك والمناطق المتنازع عليها والتي بدورها أدت إلى استرداد القوات العراقية المركزية تقريباً بجميع المناطق المتنازع عليها التي سيطرت عليها حكومة إقليم كردستان بعد تحريرها من داعش في يونيو ٢٠١٤، وفي مقدمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط والغاز لما تملكه هذه المناطق من ثقل اقتصادي وديمغرافي.

النتائج:

١- أن عدم وجود آلية دستورية فعلية لتنفيذ المشروعات المطروحة لحل المسألة الكردية والتعامل معها عبر سلطة تنفيذية تعيش وسط حالة من عدم الاستقرار والانقلابات المقادة، وركون الكرد إلى الدعم الخارجي الذي عادة ما يستخدمهم كورقة لتحقيق مصالحة في العراق.

٢- يلاحظ أن الكرد أصبحوا بيضة القبان في الكرد في العمل السياسي وبناء الدولة العراقية قد شاركوا بفاعلية بعد عام ٢٠٠٣، فاشتركوا في مجلس الحكم وفي اجتماعات خريطة الطريق لإقرار خطوات العمل السياسي وإدارة البناء لأنهاء الاحتلال في نوفمبر ٢٠٠٣، وأيضاً شاركوا بفاعلية في كتابة قانون إدارة الدولة العراقية ودفعوا فيه الفيدرالية كشرط أساسي لبقائهم ضمن الكيان السياسي العراقي ثم كرروا ذلك العمل في مشاركة واسعة في كتابة دستور ٢٠٠٥ وضمنوا نفس المسائل إقرار الفيدرالية كشكل للدولة العراقية وإقرار إعادة ترسيم حدود المحافظات.

٣- ما يتعلق بالوضع الكردي في العراق بعد سقوط الموصل وظهور داعش وما أسفر من توسع قدرات الإقليم، نتيجة لسوء إدارة الحكومات الاتحادية لملفات البلاد واتجهت إرادات دولية متعددة إلى تسليح الكرد وما حققه الكرد في بناء منظومة عسكرية لدولة وليس لإقليم فيدرالي.

التوصيات:

١- لابد من الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي كسبيل وحيد لإعادة الاستقرار والأمن والسلام والتنمية والتكامل الوطني للعراق وكل الحلول الأخرى ليست الحلول الجزئية ووقتية غير فاعلة ولا تؤدي إلى مزيد من الدماء والقضايا والنفوذ الاجتماعي وتكرار تجارب الحكومات الشائعة التي أثبتت فشلها في حل المسألة الكردية.

٢- ضرورة الاتفاق على ايجاد حلول جذرية للمشكلات العالقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية كمشكلة كركوك، والموازنة وحدود المحافظات والنفط والغاز وقضية البيشمركة، وليس حلول وقتية والتي عادة ما تعود بسرعة كخلافات على الساحة السياسية العراقية.

٣- إلى قادة الرأي في العراق أن على عاتق قيادات وصناع القرار مسئولية اجتماعية وسياسية كبيرة تتعلق بكونهم مسئولين عن تعميق حب العراف وتصحيح مسار البناء غير السليم للدولة العراقية من مؤسسات ومكافحة الفساد والقضاء على المسألة الطائفية واقناع الكرد بالبقاء في عراق ذات مشروع سياسي وحدوي وتشاركي ضمن الحقوق للجميع.

٤- إن خيار الانفصال لن يوفر للإقليم المكاسب الاقتصادية المرجوة حتى وإن حظى بالدعم الدولي وأن احتمال بقاء الكرد في خيار الفيدرالية هو الأمر المطروح في الوقت الراهن خاصة وأن الدعم الرئيسي لكردستان والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية تفضل خيار الأقاليم في ظل دولة عراقية فيدرالية ديمقراطية موحدة.

المراجع:

(١) كريمة لطيف عبد الله، بناء الدولة في فكر الأحزاب والقوى السياسية بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٢٤٠.

(٢) علي وجيه عفرو، مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في فكر الأحزاب السياسية الكردية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ٢٠٠٧، ص٧٦.

(٣) غالبريت شيرد، نهاية العراق، ترجمة أياد أحمد ط١، بيروت، الدار العربية للعلوم – ناشرون، ٢٠٠٧، ص١٨٨ وأيضًا ينظر:

IGG Middle East: TOWARD AN HISTORIC COMPROMISE ? Iraq's Kurds , report No26 , April 2004 , Amman Brusse 1s , pp.22-23.

(٤) بارزاني يدعو الأكراد إلى التصويت بـ (نعم) على مسودة الدستور: صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد ٩٧٧٢ الثلاثاء ٢٥ رجب ١٨٤٦هـ اغسطس ٢٠٠٥.

(٥) رشيد الغيوث، العراق، مأزق التلويح بالانفصال وتقديم انتماء العشيرة والمذهب والقومية، صحيفة الشرق الأوسط (٢١/ ذو القعدة ١٤٢٥ – ١/يناير/٢٠٠٥ العدد ٩٥٣١، وأيضا حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مرجع سابق، ص٢٥٢.

(٦) سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية مركز الدراسات الدولية بغداد، ٢٠٠٤، العدد (٥٧)، ص٦٥.
(٧) النظام الداخلي للاتحاد الوطني الديمقراطي الكردستاني المقرر في المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني السليمانية، ٢٠١٠/٦/١٤، ص٤٣.
(٨) عبد الرحمن كريم درويش، الفكر السياسي للأحزاب الكردستانية في العراق، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠١ -٢٠٢.
(٩) عمار عباس محمود، الفكر السياسي لجلال الطالباني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٩٧.
(١٠) سهير العابدي، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٩.
(١١) عماد علكو، حركة كوران واتجاهات المعارضة في كردستان، جديدة الزمان العدد (٤٦١٣) ٢٠١٣/٩/١٩، ص١٥.
(١٢) شيركو كرمانج، الهوية والأمة في العراق، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٧.
(١٣) جيكس، زعيم كرد العراق يلمح الانفصال "مقابلة مع اتسو تشيندبريس، ٢٥ إبريل/ أبريل ٢٠١٢.
(١٤) محمد خالد سرحان، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي، ٢٠٠٣ – ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، ٢٠١٣، ص ص١٥٨-١٥٩.
(١٥) أوفرا بنغو، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٠٩-٤١٠.
(١٦) ميادة عبد الكاظم، دراسة في نظام الحكم وشكل الدولة في الدستور العراقي الدائم، مركز العراق للأبحاث، مجلة المستقبل العربي، العدد ٩، بغداد، ٢٠٠٧، ص ص١٨-١٩.
(١٧) أوفرا بنغوا، كرد العراق وبناء دولة داخل دولة، مرجع سابق، ص٤١١ ص٤١٢.
(١٨) هدى عبد الحسين فياض ثامر، دور الأحزاب الكردية في العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥ ص٩١.
(١٩) هدى عبد الحسين فياض ثامر، المرجع السابق نفسه، ص ص١٢٠ -١٢٢.
(٢٠) أصوات العراق. الوكالة المستقلة للأنباء، الأخبار السياسية، الإعلان عن تحالف كردستاني لخوض الانتخابات العراقية ٢٠٠٤/١٢/١، الموقع الإلكتروني:www.aswataliraq.info.
(٢١) سحر حربي عبد الأمير، الدولة وإدارة التنوع الأثني، مرجع سبق ذكره، ص١٨٢.
(٢٢) ينظر:
International crisis group , Arming Iraq's Kurds fighting is , inviting conflict , international crisis group , Brasssels , report , middle East Report N°158 , 12 May 2015 , in

http://www.crisisgroup.org/~/media/files/middle%20north%Africa/iraq%20syria%20Lebanon/Iraq/158-armingIraq-s-kurds-fighting-is-inviting-conflict.pdf.

([٢٣]) خضر عباس عطوان، كرد العراق ومشروع الانفصال وخياراته في ظل التطورات الإقليمية، مرجع سابق، ص ص ١٠٧-١٠٨.

([٢٤]) بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان الجارات الحائرات: دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص١٧١ -١٨٢.

([٢٥]) منذر الفضل، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، اربيل، دار اراس للنشر، ٢٠٠٤، ص٤١ص٤٢.

([٢٦]) ابتسام محمد العامري، الكرد وإستراتيجية بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره.

([٢٧]) بدرخان السندي، الخلافات بين حكومة بغداد وأقليم كردستان لماذا، وإلى أين، موقع حكومة إقليم كردستان

http://www.krkoq.org/?1=14.

تاريخ الزيارة ٢٠١٧/١٢/٢٧.

([٢٨]) ايمن الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية، ص١٤٧.

([٢٩]) الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة (١١١).

([٣٠])الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة (١١٢).

([٣١]) ابتسام محمد العامري، مرجع سابق،ص٧٥٤.

([٣٢]) تقرير العراق والأكراد: الرهانات المرتقبة في لجنة النفط والغاز، المجموعة الدولية للأزمات، تقرير الشرق الأوسط، رقم ١٢٠ في ٢٠ إبريل ٢٠١٣، ص٨٢.

([٣٣]) ينظر: محمد صادق الهاشمي والشيخ جمعة العطواني، القائمة العراقية تحت الضوء، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد ٥٦، مركز العراق للدراسات مطبعة الساقي ط١، ٢٠١٢، ص٢٦٥.

([٣٤]) هدى عبد الحسين، دور الأحزاب الكردية في العملية السياسية مرجع سبق ذكره، ص١٢٣.

([٣٥]) أوفرا بنفو، كرد العراق، مرجع سابق ذكره، ص٤٠٤.

([٣٦]) فاضل الربيعي، دور التدخلات الإقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق، المركز العربي للأبحاث السياسية، الدوحة ٢٠١١، ص١٢.

([٣٧]) أوفرا بنغوا، كرد العراق وإنشاء دولة داخل دولة، مرجع سابق، ص٤٤٥.

([٣٨]) نور الدين الحيالي، خطورة الأقاليم وتداعياتها على العراق والأمتين الإسلامية والعربية، السلسلة الذهبية لتحقيق التنمية السياسية، ٢٠١٣، ص٩٧، وأيضا، هيوا عزيز، تقرير اقتطاع مناطق كردية لا جدال عليها من خارطة الطريق، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٠٧٨٩) لندن ١٢ يونيو ٢٠٠٨.

([٣٩]) خليل إسماعيل محمد، النخبة الكردية بين مطرقة دول الجوار وسندان الحكومات العراقية (العراق اربيل مطبعة موكرياني، الطبعة الأولى، ٢٠١٢) ص٤٤، ص٨٤.
([٤٠]) شيركو كرمانج، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٢.
([٤١]) تلا عاصم فائق وفاطمة محمد رضا، مستقبل العملية والهوية الوطنية العراقية في ظل تسامي ظاهرة الإرهاب، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٢٨، ٢٠١٦، ص٣٠٤.
([٤٢]) فارس كريم الفارس، مستقبل العراق وتأثيره على الاستقرار، مرجع سبق ذكره، ص١١٨.
([٤٣]) هشام العراق، تصاعد الأزمة بين المركز والإقليم، مجلة الأهرام الديمقراطية، السنة ٢٠١٣، عدد ٤٩، يناير ٢٠١٣، ص١٦٥-١٦٧.
([٤٤]) جريدة الحياة المدنية، لقاء مع مسعود البرزاني، السبت ٥ ابريل / إبريل ٢٠١٤.
([٤٥]) الأكراد يحظون مكاسب في مواجهة الدولة الإسلامية بشمال العراق، موقع الحزب الشيوعي العراقي أيلول ٢٠١٥.
([٤٦]) عبد الحسين نبهان، ورقة عمل، الأزمة العراقية الراهنة، مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة، حلقة نقاشية، المستقبل العربي، ٢٠١٦، ص١٣.
([٤٧]) خضر عباس عطوان، المرجع نفسه، ص٧.
([٤٨]) ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص٧٣١.
([٤٩]) خورشيد دلي، حصار اربيل، الخيارات التركية لمواجهة استقلال إقليم كردستان، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المقدمة،٣ اكتوبر ٢٠١٧.
http://future.com/ar-/mainpoge/item/3300/%D8%AA%D8%B9.
([٥٠]) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، استفتاء إقليم كردستان الطموحات والتحديات مجلة آراء حول الخليج العدد ١٢٤، ص٥٣.
([٥١]) حسين مصطفى، المسألة الكردية في العراق الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.
([٥٢]) دافيد كاميون، العراق كيف تمنع جيل آخر من الصراع، منتدى الاتحادات الفدرالية، كندا، ٢٠٠٧، ص١٣.
([٥٣]) خضر عباس عطوان، وحسين مصطفى أحمد، "خيارات – الدولة - للكرد في العراق (مرحلة ما بعد داعش)"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (٩)، مارس ٢٠١٧، ص٦٤.
([٥٤]) عصام عباس أمين، الفدرالية ضمان وحدة العراق، في مجموعة باحثين، الدولة والمجتمع في العراق قراءة في الوضع الراهن وإشراق المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٢٥٥ -٢٦٦.